بينهم 13 مصرياً تم توقيفهم أواخر العام الماضي

الإمارات تبدأ محاكمة 30 متهماً من أعضاء تنظيم «الإخوان» الدولي

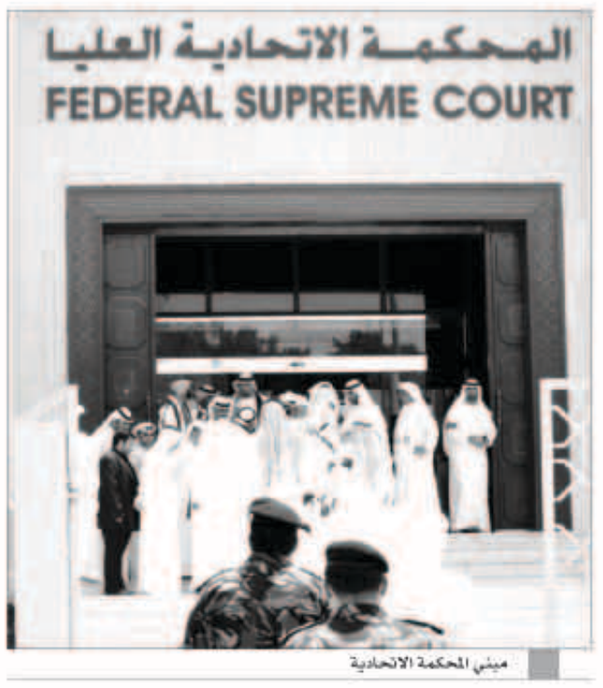

مبنى المحكمة الاتحادية

أفراد من قوات الأمن الإماراتي

دبي - «وكالات»: أعلنت السلطات الإماراتية امس، عن إحالة 30 متهما، بينهم عدد من المصريين، إلى المحكمة الاتحادية العليا، لمحاكمتهم على الاتهامات المنسوبة إليهم بتأسيس وإدارة فرع للتنظيم الدولي لجماعة «الإخوان المسلمين»، دون الحصول على ترخيص، من الجهات المختصة بالدولة الخليجية.

وأكد المحامي العام لنيابة أمن الدولة، أحمد راشد الضحنائي، أنه تمت إحالة المتهمين، وجميعهم من الإماراتيين والمصريين، إلى المحكمة الاتحادية العليا، بعد أن أسفرت التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة معهم، في القضية رقم 13 لسنة 2013 «جزاء أمن دولة»، عن إن «بعضهم انشأ وأسس وأدار فرعا لتنظيم ذي صفة دولية بغير ترخيص.»

ونقلت وكالة أنباء الإمارات عن المحامي العام قوله إنه «لتسيير أعمال هذا الفرع وتحقيق أغراضه، شكلوا هيكلا إداريا تضمن بنيانه ما يكفل استقطاب أعضاء جدد للتنظيم، والمحافظة على كيانه وأفراده داخل الدولة، وتحقيق استمرار ولائهم للتنظيم الرئيسي، ولدعمه ماليا جمعوا تبرعات وزكوات واشتراكات بغير ترخيص من الجهة المختصة في الدولة.»

كما أشار المتحدث نفسه إلى أن المتهمين المحالين إلى المحاكمة «حصلوا على دعم مالي من التنظيم السري، الذي سعى للاستيلاء على الحكم في الدولة، والسابق ضبط ومحاكمة أعضائه»، في إشارة إلى القضية التي تضم 94 متهما، بينهم عدد من النساء، جميعهم من الإماراتيين.

وتابع الضحنائي أنه «ولتحقيق الحفاظ على ارتباط فرع التنظيم بالتنظيم الأم، شكلوا ضمن هيكل فرع التنظيم، لجنة إعلامية، تقوم على جمع الأخبار، لاسيما عن بلد التنظيم الرئيس، وطباعتها وتوزيعها على لجان فرعية، شكلوها من بينهم، لتثقيف الأسر التنظيمية، وإمدادها بالأخبار، ويشرف عليها ما أسموه المكتب الإداري العام.»

كما تضمنت الاتهامات أن المتهمين «نشروا وأذاعوا وثائق وصورا وخرائط محظور نشرها وإذاعتها، خاصة بإحدى الدوائر الحكومية للدولة، بعد أن توصلوا إلى اختلاس وحدة تخزين خارجية « فلاش ميموري» تخص أحد الأجهزة الحكومية للدولة، تحوي معلومات عن التنظيم السري، الذي استهدف الاستيلاء على الحكم.»

وفيما لم تكشف الوكالة الرسمية عن عدد المتهمين المصريين في قضية تنظيم الإخوان، فقد أفاد السفير المصري لدى الدولة الخليجية، تامر منصور، بأن عددهم يصل إلى 13 مصرياً، أوقفتهم السلطات الإماراتية أواخر العام الماضي ومطلع العام الجاري.

وتشهد العلاقات بين الإمارات ومصر حالة من التوتر، منذ سقوط نظام الرئيس السابق، حسني مبارك، في أعقاب ثورة 25 يناير 2011، وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على مقاليد السلطة في مصر.

وأثار توقيف أجهزة الأمن الإماراتية للمصريين الـ13، في الفترة بين 21 نوفمبر 2012، والسابع من يناير الماضي، انتقادات منظمات دولية، منها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، التي دعت، في فبراير الماضي، سلطات الدولة الخليجية إلى توجيه اتهامات رسمية للموقوفين، أو إطلاق سراحهم فورا.

■ الضحنائي: المتهمون حصلوا على دعم مالي من «الخلية» الإرهابية التي سعت للاستيلاء على الحكم في الدولة

غداة إعلان السلطات تفكيك «مفخخة» في صنعاء

اليمن: 3 قتلى بهجوم انتحاري في صعدة

صنعاء - «وكالات»: قتل ثلاثة أشخاص على الأقل وجرح 12 آخرون، امس، بعد أن فجر انتحاري نفسه في سوق شعبية بمحافظة صعدة شمال اليمن.

وقال مراسلون إن الانفجار وقع في منطقة يسيطر عليها الحوثيون واستهدف سوقا يتجمع فيها المزارعون. جاء ذلك بينما قال مصدر من حركة «أنصار الله» الحوثية، ليونايتد برس إنترناشونال، إن شخصا كان يستقل دراجة نارية فجّر نفسه في سوق عثمان مجلي الشعبي بمنطقة رحبان في صعدة، مرجحا أن يكون تنظيم القاعدة وراء العملية.

وبدأت الأجهزة الأمنية على الفور التحقيق بالحادث وجمع الأدلة، بينما ذكرت مصادر أمنية أن اثنين من القتلى يعتقد أنهما سائق الدراجة وزميل له.

وقد أعلنت سلطات الأمن في صنعاء الاثنين الماضي اكتشاف وتفكيك سيارة مفخخة قرب مركز بدر، وهو مركز ديني للزيديين في العاصمة يشرف عليه أحد قادة التمرد الحوثي.

وجاء هذا الإعلان على خلفية التوتر بين السلطة والمتمردين إثر مقتل 13 من حركة «أنصار الله» الأسبوع الماضي لدى قمع مظاهرة قام بها مئات الزيديين أمام مقر الأجهزة الأمنية للمطالبة بإطلاق سراح عناصر منهم معتقلين.

يشار إلى أن المتمردين الزيديين يسيطرون على قسم من شمال اليمن منذ أن تحركوا في 2004 ضد السلطة المركزية في صنعاء، منددين بما يقولون إنه تهميش سياسي واجتماعي وديني. وأسفرت المعارك مع الجيش عن آلاف القتلى قبل وقف لإطلاق النار في فبراير 2010.

ويشارك ممثلو الزيديين في مؤتمر الحوار الوطني الذي بدأ في مارس لمناقشة المشكلات الرئيسية في اليمن وصياغة دستور جديد والتحضير لانتخابات عامة في 2014.

الأمم المتحدة تنتقد قانون العزل السياسي في ليبيا

نيويورك - «وكالات»: قالت الأمم المتحدة مساء امس الأول إن قانون العزل السياسي الليبي الذي يمنع كل من كانت له صلة بمعمر القذافي من تولي مناصب في الحكومة بصرف النظر عن دوره في الإطاحة بالزعيم الليبي الراحل قانون تعسفي وغامض، وقد ينتهك الحقوق المدنية والسياسية.

وأبلغ مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا طارق متري أعضاء مجلس الأمن الدولي أنه «لا خلاف» على أن قانون العزل السياسي بليبيا «يحظى بدعم سياسي كبير، لكن تطبيقه يهدد بمزيد من الإضعاف لمؤسسات الدولة المتداعية بالفعل».

وأضاف متري قائلا: «نعتقد أن الكثير من معايير الاستبعاد تعسفية وواسعة النطاق وغامضة في بعض الأحيان وتنتهك على الأرجح الحقوق المدنية والسياسية لعدد كبير من الأفراد».

وكانت مجموعات مدججة بالسلاح قد حاصرت وزارتين قبل إقرار القانون الذي بدأ سريانه في الخامس من يونيو، ويقضي بمنع المسؤولين السابقين من تولي أي مناصب رفيعة.

وقد أقر القانون في الخامس من مايو بطلب من تلك الفصائل المسلحة التي ساعدت في إنهاء حكم القذافي الذي دام 42 عاما، غير أن محللين يخشون أن يشجع إجراء التصويت تحت الإكراه جماعات مسلحة لاستخدام القوة مجددا لفرض إرادتهم على المؤتمر الوطني العام «البرلمان».

وأبلغ متري مجلس الأمن أن «هذا التصعيد في ممارسة الضغوط يمثل سابقة خطيرة باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية من أجل انتزاع تنازلات سياسية».

وتجاهل القانون الأشخاص الذين قضوا عقودا في المنفى وساهموا بدور فعال في الإطاحة بالقذافي، مما جعل منتقدين ودبلوماسيين يخشون أن يجرد القانون الحكومة من زعماء من ذوي الخبرة، مما يزيد الصعوبات في الانتقال بشكل منظم إلى الديمقراطية.

واستقال رئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف وهو خبير اقتصادي وسفير سابق الشهر الماضي بعد إقرار القانون الجديد. ويقول أعضاء المؤتمر إن القانون قد ينطبق على أكثر من 20 شخصا في المؤتمر الذي يضم حوالي 200 عضو.

المواجهات بين «الإخوان» والمعارضين تتواصل في مصر.. وأزمة الخياط تتفاقم

مبارك: تنحيت لحماية الأرواح.. ومرسي «أهو بيتفسح»

مبارك وراء القضبان

جانب من اشتباكات سابقة بين معارضين وإسلاميين

القاهرة - «وكالات»: قال شهود عيان إن عشرات الأشخاص أصيبوا في اشتباكات امس الاول بين أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين ونشطاء في محافظة الغربية شمالي القاهرة وإن النار اشعلت في مقر للجماعة بمدينة طنطا عاصمة المحافظة.

وشهدت الغربية ومحافظات مصرية أخرى احتجاجات على تعيين محافظين ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين التي يقول معارضون إنها تسعى للهيمنة على المناصب العامة الكبرى.

وقال مصدر إن الاشتباكات اندلعت بين مؤيدين ومعارضين لجماعة الإخوان وقت دخول المحافظ أحمد البيلي الى مكتبه في ديوان عام المحافظة.

وأضاف أن المعارضين اقتحموا المبنى لكن أعضاء من جماعة الإخوان حاصروهم ودارت اشتباكات بين الجانبين حاولت خلالها امرأة الاعتداء بحذائها على المحافظ.

وقال الشاهد ان حرب شوارع دارت بين الجانبين استخدمت فيها طلقات الخرطوش والزجاجات الحارقة والعصي والحجارة وان النار اشعلت في مقر لجماعة الإخوان بالمدينة وتفحمت محتوياته.

وعلى مدى اليومين الماضيين حاول نشطاء في محافظات المنوفية والدقهلية والفيوم منع المحافظين الجديد المنتمين للاخوان المسلمين من دخول مكاتبهم ووقعت اشتباكات أسفرت عن إصابة عشرات الأشخاص.

وفي مدينة المحلة الكبرى القريبة في محافظة الغربية قال شهود عيان إن نشطين أحرقوا سيارة سعد الحسيني محافظ كفر الشيخ الذي ينتمي لجماعة الاخوان المسلمين التي كانت تقف أمام منزله في المدينة.

وقال الشهود إن غازا مسيلا للدموع انطلق بكثافة من السيارة المحترقة الأمر الذي يرجح وجود قنابل للغاز المسيل للدموع في السيارة قبل اشتعالها.

وتصاعد التوتر في مصر مع اقتراب مظاهرات متوقعة في 30 يونيو دعا اليها نشطاء يقودون حملة تدعو إلى انتخابات رئاسية مبكرة ويرفعون شعار «تمرد».

وتؤكد جماعة الإخوان المسلمين أن الرئيس لديه تفويض ديمقراطي وتقول إن الاحتجاج مسموح به لكن يتعين أن يكون سلميا.

ونشبت اشتباكات هذا الشهر اثناء جمع توقيعات من مواطنين لحملة سحب الثقة من مرسي والقيت قنابل حارقة على شقة تستخدمها حركة تمرد. ويلوح اختبار جديد يوم غد الجمعة إذ يعتزم الإسلاميون تنظيم تجمعات حاشدة مؤيدة لمرسي.

وقال شهود العيان في طنطا إن نشطاء حطموا واجهات متاجر يملكها أعضاء بجماعة الإخوان المسلمين أو مؤيدون لها.

الى ذلك تصاعدت الأزمة التي أثارها قرار محمد مرسي، بتعيين أحد قيادات «الجماعة الإسلامية»، محافظا للأقصر، خلال الساعات القليلة الماضية، مما دفع وزير السياحة، هشام زعزوع، إلى تقديم استقالته من الحكومة، التي تقودها جماعة «الإخوان المسلمين».

وذكرت مصادر رسمية أن وزير السياحة تقدم بـ«استقالة مسببة» إلى رئيس مجلس الوزراء، هشام قنديل، مساء امس الاول، أكد فيها عدم إمكانية استمراره في الوزارة المكلف بها، والقيام بالدور الذي يجب أن يقوم به كوزير للسياحة، في ضوء تعيين عادل أسعد الخياط محافظا للأقصر.

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط عن المتحدث الإعلامي باسم وزارة السياحة، رشا العزازي، أن رئيس الوزراء لم يقبل استقالة الوزير، وطالبه بالاستمرار في موقعه حتى «الانتهاء من دراسة الموقف المتأزم بشأن تعيين محافظ الأقصر الجديد، وحسمه، بما يتفق مع مصلحة البلاد.»

وأشارت المتحدثة نفسها، بحسب ما أورد موقع «أخبار مصر»، نقلاً عن وكالة الأنباء الرسمية، إلى أن الوزير زعزوع أصر على تقديم الاستقالة، نظرا لاستمرار غموض الموقف، وعدم الحسم بالنسبة لأزمة تعيين محافظ الأقصر، حتى انتهاء اجتماعه مع رئيس الوزراء.

وأثار تعيين الخياط محافظا لأكبر مدينة سياحية في مصر موجة انتقادات حادة، لكونه أميرا سابقا للجماعة الإسلامية، التي نفذت عمليات مسلحة ضد السياح، كان أبرزها حادث الدير البحري عام 1997.

وفي الأقصر، أمهل متظاهرون رئيس الجمهورية حتى منتصف الليلة قبل الماضية للتراجع عن تعيين المحافظ الخياط، القيادي بحزب البناء والتنمية الذراع السياسي للجماعة الإسلامية، وتعيين محافظ آخر لا ينتمي للتيار الإسلامي.

وتجمهر عشرات من المواطنين أمام المقار الإدارية لبعض المحافظات المصرية لمنع تسلّم عدد من المحافظين- السبعة عشر الذين شملتهم الحركةالأخيرة- لمناصبهم.

وترى القوى السياسية أن الهدف من تعيين بعض المحافظين المنتمين للإخوان هو تمكينهم من المحافظات التي لا يحظون فيها بشعبية كبيرة، بينما يرى حزب الحرية والعدالة أن الأحزاب تعارض من أجل المعارضة.

وعلى صعيد مصري غير بعيد نسبت صحيفة الوطن المصرية للرئيس السابق حسني مبارك امس قوله إن واشنطن كانت تريد الحصول على قواعد عسكرية في مصر بأي ثمن وإنه كان يرفض هذا دائما.

ونشرت الصحيفة على موقعها الالكتروني امس ما قالت إنها الحلقة الأولى من تسجيلات صوتية مع الرئيس السابق أجراها مصدر لم تنشر اسمه اعتاد التردد عليه في محبسه.

ونقلت عن مبارك قوله إن وزير الدفاع الراحل عبد الحليم ابوغزالة أبلغه ذات مرة بأن الولايات المتحدة طلبت قاعدة عسكرية في مصر وإنه وافق فرد عليه مبارك «انت مالكش سلطة توافق ولا انا كمان. دي مش «ليست» ملك ولا ملكي انا كمان.»

وكان مبارك قد أقال ابو غزالة عام 1989 من منصب وزير الدفاع الذي شغله منذ عام 1981. وأطاحت انتفاضة شعبية بمبارك في فبراير عام 2011 وظل منذ أكثر من عامين محبوسا على ذمة تحقيقات وقضايا وجهت اليه فيها اتهامات بالفساد وقتل متظاهرين.

وتابع مبارك أن الامريكيين «كانوا عايزين قواعد بأي ثمن» وأن واشنطن طلبت أكثر من مرة قواعد في غرب القاهرة وبرج العرب قرب الاسكندرية وأنه خلال زيارة رسمية للولايات المتحدة التقى وزير الدفاع الامريكي الذي أبلغه بدوره بأن ابو غزالة وافق على القاعدة العسكرية.

ورد مبارك قائلا «الدستور المصري لا يسمح بذلك لا لابوغزالة ولا لي شخصيا. هذا الامر يحتاج موافقة البرلمان المصري وحتى لو وافق البرلمان لازم استفتاء شعبي وقفلت الموضوع عليهم.»

وسئل الرئيس السابق عن دور الولايات المتحدة واسرائيل فيما يحدث الآن في مصر والمنطقة العربية فقال إن كل ما يهم امريكا هو ضمان أمن اسرائيل في الأساس «وطول عمرهم بيحاولوا يضغطوا على العرب من أجل هذا الهدف.»

وقال إن واشنطن طلبت في عام 2006 أو 2007 تردد إف إم للقاهرة الكبرى ورفض وزير الاعلام طلبها.

وأضاف مبارك «جاءني السفير الامريكي وقال ادينا تردد «اف. ام» لأنهم في واشنطن حاجزين 270 مليون دولار عن المعونة لمصر بسبب الموضوع ده فقلت له خليهم عندكم... مش عايزينهم ورفضت وبعدها بخمسة عشر يوما أرسلوا المئتين وسبعين مليون دولار... طبعا كانوا عايزين تردد «اف. ام» علشان التجسس ومراقبة كل شيء.»

وقال إن الولايات المتحدة أرادت أيضا إقامة شبكة الكترونية للقوات المسلحة لكنه رفض خوفا من التجسس الاسرائيلي والامريكي.

وقال مبارك عن تنحيه «على فكرة أنا اتخذت قرار التنحي بنفسي ولم يضغط علي أحد وكان ممكن استمر في الحكم لكنني قررت التنحي حفاظا على أرواح الناس وعدم إراقة الدماء» لكنه رفض الحديث عن ما حدث وقت الانتفاضة وقال «انا مبحبش «لا أحب» اتكلم في الموضوع دة المسألة خلاص مرت.»

ورفض مبارك الحديث عن دور المجلس العسكري في الانتفاضة وقال عن وزير الدفاع آنذاك محمد حسين طنطاوي «لو كنت أقلته ايامها... كانوا قالوا عليه بطل... كانت الناس هتقول اني طلبت منه يضرب الناس بالسلاح وهو رفض.»

وعاد المصدر وسأله: «نرجع لموضوع المجلس العسكري في أيام يناير وقبلها، فرد مبارك: «بلاش تسألني عن موقف المجلس العسكري في يناير.. بعدين ممكن نتكلم». ثم يسأله المصدر: «وما رأيك في أداء مرسي وجولاته بالخارج» ؟ ورد مبارك ضاحكا: «أهو بيتفسح».

سأله: هل مات عمر سليمان مقتولا؟ في إشارة إلى مدير المخابرات الراحل، فيجيب الرئيس المتنحي: «لا، لا لم يحدث. عمر كان مريضا. كانت عنده مشكلة خطيرة في القلب.. الله يرحمه». ثم يصمت قليلا ويتابع: «أكثر حاجة بتضايقني لما يقولوا الرئيس المخلوع. من كام يوم سمعت في التليفزيون رئيس المجلس الأعلى السابق من قضايا الدولة بيقول عني «الرئيس المخلوع».. عيب، مفيش دولة في العالم كله بتقول الرئيس المخلوع. ده أنا اتنحيت حفاظا على أرواح الناس. كنت أقدر أقعد، لكن قلت أنا امشي».